

مذكره جلب

صادرة من محكمة بلدية الزرقاء

الى عيسى محمود عيسى من عمان سائق مرسيدس من تكسي الاردن

تعين يوم الخميس الواقع ٩٦٣/١/٣١ الساعة الثامنة صباحاً موعداً لرؤية دعوى سير التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة بلدية الزرقاء وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادر من محكمة الجمارك البدائية

الى حسن عوض عبادي مجهول مكان الإقامة .

تعين يوم الخميس الواقع ٩٦٣/٢/٢٨ الساعة الثامنة صباحاً موعداً لرؤية دعوى تهريب تبغ التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة الجمارك البدائية وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية القدس

الى سامي موسى خضر - من قالونيا وساكن عين السلطان ومجهول مكان الإقامة حالياً .

تعين يوم الاربعاء الواقع في ٦٣/٢/٢٧ موعداً لرؤية دعوى الاحتيال خلافا للمادة ٤١٧ (١) من قانون العقوبات لسنة ١٩٦٠ والتي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة بداية القدس وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

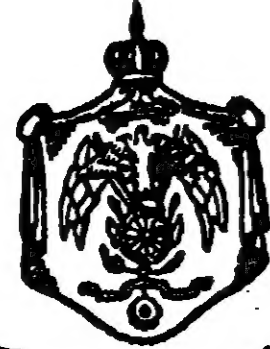
صادرة من محكمة بداية القدس

الى عبد الفتاح علي احمد العدوان من الشونة ومجهول مكان الإقامة .

تعين يوم الاربعاء الواقع في ٦٣/٢/٢٧ موعداً لرؤية دعوى الاحتيال خلافا للمادة ٤١٧ (١) من قانون العقوبات لسنة ١٩٦٠ والتي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة بداية القدس وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

تصحيح خطأ

جاء خطأ في الاعلان المنشور في العدد (١٦٥٩) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٥ وعلى الصفحة (١٥٧٤) والمتعلق بتسجيل الشركة الاردنية لتأجير السيارات من ان اسم الشركة هو الاردنية لتأجير السيارات والصواب هو الشركة الاردنية لتأجير السيارات .



الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٠ رمضان سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ١٤ شباط سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٦٦٧

الفهرس

صفحة

صفحة	رقالات الوزراء
١٦٧	قانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون البلديات
١٦٧	قانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون الصحة
١٦٨	قانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون احوال المحاكمات الحقوقية
١٦٩	التمثيل السياسي
١٧٠	نظام رقم (٨) لسنة ١٩٦٣ النظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد
١٧٠	نظام رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ نظام اللوازم للقوات الاردنية المعدل
١٧٢	اتفاقية بشأن فرقة المطايع للمجراد الصحراوي لسلام المتحدة
١٧٣	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
١٨١	امر دفاع رقم (٦) صادر عن رئيس الوزراء
١٨١	اعلان صادر بمقتضى قانون الانتجار مع العدو
١٨٢	امر صادر عن وزير الداخلية
١٨٢	



مكالات الوزراء

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ان يتولى معالي الدكتور خليل سالم وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة اعمال وزارة المواصلات بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد داود ابو غزالة وزير المواصلات في جتيف بمهمة رسمية .

نعمه السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب نصادق على القوانين الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون البلديات

المادة - ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة - ٢ - يلغى ما جاء في البند (٨) من الفقرة (أ) من المادة (٤١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

٨ - وسائل النقل البري والبحري ووسائله

انشاء وتعيين وتنظيم مواقف مركبات النقل ضمن حدود البلديات ومراقبتها . ومراقبة القوارب والسفن والبواخر التي تعمل في المياه الاقليمية التابعة لمنطقة البلدية .

١٩٦٣/٢/٣

أمين طلال

وزير الداخلية	وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
كمال الدجاني	عز الدين المفتي	حنا حلف	وصفي التل

اعلان

بمقتضى المادة « ٩٤ » من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المرقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ قانون معدل لقانون الصحة النشور في عدد الجريدة الرسمية ١٦٤٠ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات :

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون الموقت رقم (٣٨) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

١٦٩٣/٢/١٣

رئيس الوزراء
وصفي التل

نعمه السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون الصحة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الصحة لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع قانون الصحة لسنة ١٩٢٦ وكافة تعديلاته - الذي يسمى فيما بعد بالقانون الاصيل - كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى الفقرة (٢) من المادة (٢٢) من القانون الاصيل وتستبدل بما يلي :-

٢ - يجب على كل طبيب او جراح او طبيب اسنان او صيدلاني يتقدم بطلب تصريح لتعاطي العمل في المملكة الاردنية الهاشمية ان يقبل الخدمة في وزارة الصحة او في الخدمات الطبية الملكية - التابعة للجيش العربي الاردني - بالمكان الذي تعينه الوزارة او الخدمات الطبية لمدة سنتين ان كان هناك مكان شاغر وكلف بذلك ، واذا رفض جاز لوزير الصحة ان يرفض اعطاءه التصريح ومثل هذا الاجراء غير قابل للطعن .

ويستثنى من هذا القيد الطبييات وطبيبات الاسنان والصيدليات وكذلك الاطباء الذين يعملون حالياً في المملكة

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير الصحة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٣/٢/٣

أمين طلال

وزير الصحة	رئيس الوزراء
صبيحي امين عمرو	وصفي التل

هذا من الأصل

نموذج الصبر للفقير من الملكة للفردانية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢ الذي يشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الماد ٢ - تضاف فقرة ثالثة الى المادة (٢٢٠) من القانون الاصلي بالنص التالي : -

٣ - يجوز لمحكمة الاستئناف عند النظر في الاستئناف ان تسمح للمستأنف باكمال الرسم اذا ظهر لها انه كان ناقصاً ويرد الاستئناف في حالة تخلف المستأنف عن دفع باقي الرسم المستحق خلال المدة التي تعينها المحكمة .

المادة ٣ - تعدل المادة (٢٤٦) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (١) و اضافة فقرة (٢) بالنص التالي : -
٢ - يجوز لمحكمة التمييز عند النظر في التمييز ان تسمح للمميز باكمال الرسم اذا ظهر لها انه كان ناقصاً ويرد التمييز في حالة تخلف المميز عن دفع باقي الرسم المستحق خلال المدة التي تعينها المحكمة .

١٩٦٣/٢/٣

احمد طلال

رئيس الوزراء
وصلي التل

وزير العدلية
حنا خليف

التمثيل السياسي

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠٦) تاريخ ١٩٦٣/٢/٩ المتضمن الاعتراف بالوضع الجديد في العراق .

نموذج الصبر للفقير من الملكة للفردانية الهاشمية

بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩ ،

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٣

النظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (ح) من المادة (٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -
ح - لاستوفى الرسوم المذكورة عن البضائع والاشياء التالية : -

١ - البضائع التي تستوردها الجهات والاشخاص المعنويون بالمواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٣ من قانون الجمارك والمكوس وبالقدر وضمن الشروط والقيود المعينة في تلك المواد .

٢ - ما يقرر مجلس الوزراء اعفاؤه من الرسوم الجمركية من المستوردات المذكورة في المادة (٨٢) من قانون الجمارك والمكوس

٣ - البضائع المشار اليها في المواد ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٦ من قانون الجمارك ضمن الشروط والتخفيزات الواردة في تلك المواد .

٤ - الامتعة الذاتية والاثاث والادوات المنزلية وامتعة المهاجرين والاشياء المشار اليها في المواد ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ من قانون الجمارك وذلك ضمن القيود والشروط الواردة في تلك المواد .

٥ - المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة في الجدول رقم (أ) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية المنشورة في الملحق رقم ١ للعدد ١١٦٥ من الجريدة الرسمية .

هذا من الاصل

٦ - المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ذات المنشأ السوري المغطاة من الرسوم الجمركية بموجب الفقرة (٢) من المادة (٣) من اتفاق تنظيم التبادل الاقتصادي والنقل والتراخيص بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية المنشور في الملحق رقم ٢ للعدد ١١٤٠ من الجريدة الرسمية ، مع مراعاة الاستثناء الوارد في تلك الفقرة والمنتجات الصناعية المغطاة من الرسوم بموجب الفقرة (١) من المادة (٦) من الاتفاق المذكور .

٧ - المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ذات المنشأ اللبناني المغطاة من الرسوم الجمركية بموجب الفقرة (١) من المادة الثالثة من اتفاق تنظيم التبادل الاقتصادي والتراخيص والنقل بين المملكة الاردنية الهاشمية ولبنان المنشور في الملحق رقم ٢ للعدد ١١٣٦ من الجريدة الرسمية مع مراعاة الاستثناء المشار اليه في الجدول رقم (٢) الملحق بالاتفاق المذكور . والمنتجات الصناعية المغطاة من الرسم المذكورة في الجدول رقم (٣) الملحق بذلك الاتفاق .

٨ - الصادرات العراقية المغطاة من الرسم الجمركي المذكورة تحت الجدول (أ) الملحق بالاتفاق التجاري بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والحكومة العراقية المنشور في الملحق رقم ٢ للعدد ١١٨٣ من الجريدة الرسمية واية مواد تضاف الى الجدول (أ) بمقتضى المادة الثالثة من الاتفاق المذكور .

٩ - المنتجات التي تصبح مغطاة من الرسوم الجمركية نتيجة لتعديل احكام الاتفاقات المشار اليها في البنود (٥ - ٨) اعلاه .

المادة ٣ - تضاف الفقرة التالية الى المادة (٢) من النظام الاصلي :
ط - تخضع مادة الطحين لرسم استيراد مقداره خمسمائة فلس عن كل طن او جزء منه سواء عند اصدار الرخصة او عند اجراء التعديل او التجديد .

١٩٦٣/١/٢٠

أخبرين بطلال

وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الرئاسة	قاضي القضاة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصفي التل
• • •	ابراهيم قطان	وصفي التل
وزير المالية والجهازي عز الدين المقي	وزير المواصلات داود ابو غزالة	وزير الخارجية حازم لسيه
وزير المالية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون البلدية والقروية	وزير الاشغال العامة
حنا مخلوف	عبد الوهاب الحسني	محمد اسماعيل
وزير الزراعة	وزير الصحة	وزير الداخلية والشؤون
قاسم الرعاوي	صبيح امين عمرو	عبد السلام الدجاني

نظام اللوازم للقوات الاردنية المعدل

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٦
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٩ لسنة ١٩٦٣

نظام اللوازم للقوات الاردنية المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم للقوات الاردنية المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم ٤٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧١) من النظام الاصلي بشطب ما جاء في الفقرة (٥) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
« ٥ » عندما تقع مسؤولية فقدان اللوازم او نقصها على عاتق موظف ما ويصبح قرار تغريمه نهائياً ونخال أمر التحصيل الى الدائرة المعنية مع نسخة منه الى ديوان المحاسبة يجري شطب تلك اللوازم من القيود على هذا الاساس ويشار في سند الشطب الى هذه الاجراءات .

١٩٦٣/١/٢٦

أخبرين بطلال

وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الرئاسة	قاضي القضاة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصفي التل
عبد القادر الصالح	ابراهيم قطان	وصفي التل
وزير الاشغال العامة	وزير المالية والجهازي عز الدين المقي	وزير المواصلات داود ابو غزالة
محمد اسماعيل	عز الدين المقي	حازم لسيه
وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية	وزير البلدية	وزير التربية والتعليم
كمال الدجاني	حنا مخلوف	وزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني	عبد الوهاب الحسني
قاسم الرعاوي	وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير الصحة
	عجيل السنام	صبيح امين عمرو

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٣ الموافقة على الاتفاقية المتعلقة بأنشاء قوة جوية ضاربة من قبل منظمة الاغذية والزراعة الدولية من اجل مكافحة الجراد المنوي عقدها بين الحكومة والمنظمة المذكورة بشكلاها التالي وتفويض معالي وزير الزراعة بالتوقيع عليها باننيابة عن الحكومة .

اتفاقية

عن العمليات التي ستجري بقوة ضاربة ستعرف « بفرقة المطافي » وذلك لمدة تجريبية مما يقع تحت بند البحوث للتطبيقية للمشروع التنفيذي للجراد الصحراوي للامم المتحدة

فيما بين :-	وبين :-
منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة والتي سيطبق عليها في الكلام الآتي اسم « الوكالة المنظمة » والتي مقرها روما .	حكومة سيطلق عليها في الكلام الآتي اسم « الحكومة »

مقدمة :

حيث ان :

- ١ - منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة هي الوكالة المنفذة لمشروع الصندوق الخاص للجراد الصحراوي .
- ٢ - وان حكومة قد وقعت على خطة العمل لذلك المشروع كما هو وارد في الفقرات ١ الى ٦٢ التي تحوي برنامج البحوث التطبيقية .
- ٣ - وان الشروط العامة التي تحصل بموجبها الحكومة على مساعدات من الصندوق الخاص وارد في الاتفاقية الموقعة بتاريخ بين الحكومة وبين الصندوق الخاص .
- ٤ - وانه في الاجتماع العاشر للجنة الفنية الاستشارية للجراد الصحراوي التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة والمنعقدة بروما خلال شهر يناير عام ١٩٦٢ وباعتبار هذه اللجنة هيئة استشارية لتدعيم المشروع وفقاً للمادة السادسة عشرة من خطة العمل قد اوصت اللجنة كما هو وارد في الفقرات ٥٧ - ٦٦ من تقرير اجتماعها المشار اليه بتكون وحدة جوية متحركة مستوفية قدر الامكان لكافة حاجياتها ومزودة الى قدر محدود بما يلزمها من قوة ارضية تعدها الحكومة المضيفة .
- ٥ - وان اغراض وكيفية تكوين وطريق التنفيذ لهذه القوة الضاربة والتي تشكل على نطاق تجريبي تحت بند المشروع موضح في تقرير الاجتماع السابع عشر للجنة الفنية الاستشارية للجراد الصحراوي التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة والمنعقدة بروما خلال شهر ديسمبر ١٩٦٢ وذلك في الملحق رقم (١) الملحق بهذه الاتفاقية . بناء عليه فان الحكومة والوكالة المنفذة للمشروع وافقتا على الآتي :-

المادة الاولى

حدود الاتفاقية

- ١ - ستشفيء الوكالة المنفذة في اقرب وقت وحدة طيران ستعرف في الكلام الآتي باسم « فرقة المطافي » مقرها في وذلك بموافقة حكومة او في أي مركز آخر يتفق عايه فيما بين الحكومات المشتركة في المشروع .
- ٢ - ستكون « فرقة المطافي » هذه مستعدة للعمل خلال مدة تقرب من الاثنى عشر شهرا تضطلع فيها بمهمتها فور ان تخطرها الحكومات المشتركة في المشروع عن وجود اصابات بالجراد الصحراوي على ان تعي هذه الحكومات قواتها المحلية تعبئة كاملة .
- ٣ - وتحدد تنابع العمليات والمناطق التي ستجري بها وفقا للآتي :
 - أ - ان تكون اصابة المنطقة اصابة خطيرة .
 - ب - ان تكون القوات المحلية بهذه المنطقة غير مستعدة لكافة المستلزمات لمواجهة الخطر .
 - ج - ان تكون الحكومات التي تتبعها تلك المناطق مستعدة وراغبة في تقديم أقصى ما يمكن من المساعدات من مواردها المحلية لتسهيل العمليات .
 - د - ان يستفاد من نتائج تنفيذ هذه العمليات لأقصى عدد ممكن من البلاد .
- ٤ - وبالإضافة الى ما تقدم بيانه ومع الاختلا بعين الاعتبار تطورات غير منظورة قد تحدث في وضعية الجراد فان من الميسور ترتيب هذه العمليات بالنسبة لضرورتها وفق ما هو وارد في الملحق (٢) الملحق بهذه الاتفاقية .

المادة الثانية

عن مساهمة الوكالة المنفذة للمشروع

- ١ - توافق الوكالة على ان تمد « فرقة المطافي » بالطائرات الآتي ذكرها مع الملاحين وذلك لعمليات الطيران وللصيانة .
 - أ - طائرتين لرش السموم .
 - ب - طائرة للكشف عن وضعية الجراد .
 - ج - طائرة نقل مزودة بجهاز لرش السموم .
 - د - العدة والادوات الاحتياطية اللازمة لقيام هذه الطائرات بعملها على الوجه المطلوب .
- ٢ - وتوافق الوكالة المنفذة للمشروع على مد « قوة المطافي » بالمواد والمهمات الآتية :
 - أ - سيارتين كاملتين للكشف عن وضعية الجراد معيتين باجهزة رش السموم وبالادوات الاحتياطية .
 - ب - وسائل تحميل الطائرات .
 - ج - ما يلزم لعمليات الكشف عن الجراد .
 - د - الادوات اللازمة للاتصال اللاسلكي .
 - هـ - الادوات الخاصة بالسطة الارضية ولواجهة الحريق .
 - و - الاجهزة الخاصة بالارصاد الجوية وغيرها من الادوات الفنية .
 - ز - ما يلزم من الخيامات .
 - ح - مقادير محدودة من السموم المستعملة في مكافحة الجراد .

هذا من الملاحين

٣ - وبالإضافة الى ما تقدم ذكره فإن الوكالة المنفذة ستتمتع عند الضرورة فرقة المطافيء هذه بالموظفين الآتيين:

- أ - مدير للعمليات .
- ب - اثنين من ضباط الجراد الأول في البحوث .
- ج - ضابط جراد .
- د - موظف مختص بأعمال الارصاد الجوية .
- هـ - طبيب .
- و - موظف إداري .
- ز - ضابط صيانة .

المادة الثالثة

عن مساهمة الحكومة

١ - توافق الحكومة على ان تمد « فرقة المطافيء » بالتسهيلات الآتي بيانها وذلك خلال مدة كل عملية من العمليات في البلد ودون الرجوع الى الوكالة المنفذة باية مطالبة نظير هذه الخدمات :

- أ - البنترول والزيوت اللازمة لطائرات وسيارات « فرقة المطافيء » وذلك للعمليات التي تجري في حدود البلد .
- ب - استخدام الممرات الارضية والعمال المحليين والتسهيلات الاخرى لتعبئة الوقود وحمل وتفريغ الطائرات .
- ج - الوسائل الارضية لنقل موظفي القوة وللسموم والوقود والمواد الاخرى الى مناطق عمليات المكافحة وتتحمل الحكومة المسؤولية الكاملة لوصول هذا كله في الوقت المناسب .
- د - استخدام الات المكافحة الارضية لرش السموم عند الضرورة .
- هـ - الاستعانة باجهزة الاسلحة الموجودة وخدماتها .
- و - الاستعانة بخدمات محطات الارصاد الجوية .
- ز - ما لا يقل عن ست مجموعات لخراط من اكبر مقياس للمناطق التي ستجري بها العمليات .
- ح - التسهيلات الاخرى التي تقدم عادة لمكافحة الجراد التابعة للحكومة بما في ذلك المخازن لخدمة السموم والمواد الاخرى مع تيسير وسائل النقل وغيرها .

٢ - وتمتد الحكومة « قوة المطافيء » بالتسهيلات الآتية :

- أ - تراخيص استيراد وتصدير ولاجراء العمليات بالطائرات وعن الآلات والادوات الاحتياطية واعفاءها من الرسوم الجمركية وعن ضرائب الصادر والوارد .
- ب - تراخيص استيراد وتصدير ولاجراء العمليات للسيارات والادوات الاخرى واعفاءها من الرسوم الجمركية وعن ضرائب الصادر والوارد .
- ج - تراخيص استيراد وتصدير عن السموم وغيرها من المواد المستهلكة مع اعفائها من الرسوم الجمركية وعن ضرائب الصادر والوارد .
- د - منح سمات الدخول والخروج وتراخيص لاجراء عمليات المكافحة لرجال اي مرفق او منظمة تستخدم الوكالة التنفيذية في اعمال « فرقة المطافيء » مثلاً يعامل بموجبه رجال الفرقة التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة

هـ - منح نفس الامتيازات والحصانات لرجال اي مرفق او هيئة تستخدمها الوكالة التنفيذية في اعمال « فرقة المطافيء » مثلاً يعامل بموجبه الاشخاص التابعين لمنظمة الاغذية والزراعة بموجب الاتفاقية المنصوص فيها عن هذه الامتيازات والحصانات

٣ - تلحق الحكومة من قبلها ضابط اتصال ليعمل مع « فرقة المطافيء » من واجباته من باب التخصيص دون التحديد تنفيذ المسائل الآتية :

- أ - الاتصال بين « قوة المطافيء » وبين هيئة الحكومة المحلية المختصة بأعمال مكافحة الجراد .
- ب - الاشتراك في وضع الخطة مع اتخاذ الخطوات التنفيذية للعمليات التي ستجريها الفرقة بذية الوصول الى التنسيق الاكمل بين هذه العمليات وبين ما تجريه الهيئة الحكومية المعنية بأعمال مكافحة الجراد .
- ج - العناية بالرشيات التي تقدم بها « فرقة المطافيء » للخدمات المبينة تحت البند الثالث (القسم ١) من هذه الاتفاقية وعلى الاخص ما تعلق بايصال السموم والوقود وغيرها من المواد الى المناطق التي تجري بها العمليات
- د - العمل على إيجاد خبير لعلاقات بين رجال « قوة المطافيء » وبين السلطات المحلية والاهليين في المناطق التي تجري بها العمليات مع المساعدة للحصول على العمال المحليين وغير ذلك من الخدمات الاخرى .

المادة الرابعة

عن الاجراءات الواجب اتباعها للحصول على مساعدة فرقة المطافيء

١ - اول ما يجب ان تعمل اية حكومة تطلب المساعدة من « فرقة المطافيء » لمواجهة غزوة الجراد لاية منطقة هو الكتابة او الاوراق بذلك الى مركز منظمة الاغذية والزراعة بروما وعنوانه البرقي هو « فود اجري روما » مع ابضاح نوع ومدى هذا الخطر على ان يشمل البيان على :

- ١ - ما اذا كانت الاصابة ببويض الجراد او بالذب (صفار الجراد) ام بالجراد الطائر سواء كان بالغاً لعمر التناسل او دون هذا السن .
- ٢ - وفي حالة الاصابة بالذب تبين المساحة الملوثة وكثافة الاصابة مع بيان موقع المنطقة وعلى ان يذكر اسمها وموقعها الجغرافي بالنسبة لخط العرض والطول ووصف عن طبيعة المنطقة ومدى التسهيلات الموجودة لاعمال المكافحة بالطائرات .
- ٣ - وفي حالة الاصابة بأسراب الجراد يذكر عددها وحجمها وتاريخ التبليغ عنها وموقعها واتجاهها واذا تيسر فتذكر المدة المحتملة بقاء الاسراب فيها بالمنطقة .

ب - ولدى الضرورة تعمل الوكالة التنفيذية الترتيب لايفاد موظف ذو مرتبة عالية لزيارة البلديت يجري مشاورات مع المختصين بحكومتها لتحديد نوع المساعدة المطلوبة وافضل المناطق لاجراء العمليات بها ثم يقدم تقريراً بذلك الى المنظمة مع ما يترأى له من توصيات .

ج - ولا عداد هذا التقرير يجب ان تكون الحكومة مستعدة لتقديم البيانات الكافية المتعلقة بالموارد المحلية المتوفرة ويشمل ذلك :

- ١ - قوة الفرق المحلية لمكافحة الجراد :
- ٢ - الطائرات المحلية المستخدمة في اعمال المكافحة :

هكذا من الله على

٣ - الوسائل الارضية الموفرة لمساعدة « فرقة المطافي » .

٤ - الموجود من السموم والوقود والزيوت اللازمة للطائرات .

٥ - التسهيلات المتوفرة في الانتقال وحمل المواد والعمال في المناطق المقترح اجراء العمليات بها .

د - وتحفظ الوكالة التنفيذية بحقها في تحديد ما اذا كانت ستقدم المساعدة ووقت ذلك ومداه وعلى الاخص حين تتلقى في وقت واحد عدة طلبات للمساعدة من حكومات عدة مشتركة في المشروع .

هـ - وعندما تدعو الضرورة فان الوكالة المنفذة ستتصل بالحكومات الراغبة والقادرة على الاشتراك في العملية بالسموم والمواد او الرجال للاستعانة بهذا كله في البلد الطالب للعون .

المادة الخامسة

اعداد التقارير

أ - عقب الانتهاء من كل عملية في البلد فان قائد الفرقة يعد تقريراً موجزاً متضمناً للنقاط الآتية : -

١ - وضعية الجراد التي تتطلب المساعدة من قبل فرقة المطافي .

٢ - الاجراءات المتخذة بمعرفة الحكومة .

٣ - الاجراءات التي اتخذتها فرقة المطافي ونتائجها .

٤ - نوع المساعدة المقدمة من بلدان اخرى .

٥ - التوصيات لتحسين الآتي ذكره نتيجة للتجارب التي تمت :

١ - مدى فاعلية الاعمال التي قامت بها الهيئة الحكومية المعنية بشئون مكافحة الجراد .

٢ - مدى فاعلية الاعمال التي قامت بها فرقة المطافي .

ب - في نهاية المدة التي تمت فيها التجارب تدون نتائج كل عملية وذلك في تقرير عام يقدم الى الوكالة المختصة بالامم المتحدة للمشروع الخاص والى الحكومة التي هي عضو في المشروع والى اللجنة الفنية الاستشارية التابعة للجنة الاغذية والزراعة لشئون الجراد الصحراوي مع بيان توصياتها عن :

١ - هل فرقة الطيران هذه اداة قيمة في اعمال مكافحة الجراد الصحراوي .

٢ - ان كان الامر كذلك فما هي الاجراءات الممكن اتخاذها اولاً فيها يتعلق بتشكيل هذه الوحدة وثانياً لتأكله من فاعليتها القصوى وذلك على اساس دائم .

المادة السادسة

عن مدة الاتفاقية

أ - ستبحث الوكالة المنفذة في امر اتفاقيات مماثلة لهذه مع الحكومات الاخرى الموقعة على الخطة التنفيذية لمشروع الجراد الصحراوي المشار اليه في الفقرة (٢) من المقدمة .

ب - تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول في اليوم الاول من شهر فبراير ١٩٦٣ شريطة ان تكون خمس حكومات اخرى قد وقعت على اتفاقية مماثلة قبل ذلك التاريخ والا فان هذه الاتفاقية تندو نافذة عقب حلول اليوم الاول من شهر فبراير عام ١٩٦٣ حيث تتسلم الحكومة اخطاراً من الوكالة المنفذة بان خمس حكومات اخرى على الاقل قد وقعت على اتفاقية مماثلة لهذه .

ج - ان مدة صلاحية هذه الاتفاقية هي اثني عشر شهراً ويمكن تجديدها بالاتفاق بين الاطراف المعنية . وقع على هذه الاتفاقية نيابة عن الاطراف المعنية :

التاريخ :
التوقيع :

حكومة
عن الصندوق الخاص للامم المتحدة

التاريخ :

التوقيع :

عن منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة

المرفق رقم (١)

عن فرقة المطافي لمكافحة الجراد الصحراوي

أ - ان فكرة انشاء هيئة دولية طارئة للجراد الصحراوي مردها الآتي :

١ - ان الجراد الصحراوي آفة دولية لا يتسنى لبلد واحد حيازة نفسها من اخطارها دون تعاون البلدان المجاورة .

٢ - ان مركز النقل لغزوة الجراد الصحراوي ينتقل عبر مساحات شاسعة .

٣ - حين يقع على عاتق فرق المكافحة المحلي مواجهة غزوة جراد تتجاوز مواردها عن مواجهتها فانها تحتاج الى عون خارجي .

٤ - تبقى فرق بعض هيئات مكافحة الجراد الاهلي دون عمل خلال فترة ما بينها تكون فرق اخرى في بلدان غيرها منهمكة في اعمال المكافحة مما يتجاوز حد طاقتها .

٥ - ان ما حصل من التقدم الفني يساعد مساعدة مستمرة على توقع انشاء قوة ضاربة لمكافحة الجراد سريعة التحرك قادرة على القيام باعمال المكافحة عقب اخطارها بالحالة بوقت قصير .

٦ - ان السرعة التي تم بها التقدم الفني خلال العشر سنوات الماضية يشير الى تجمع معلومات قيمة في ميدان التطبيق وهذا اكثره تم جمعه في بلدان مختلفة كل على حدة وحتى الان لم يتم تبادلها ولا دراستها دراسة تنظيمية .

هكذا من الأشهل

ب- ان انشاء هذه الفرق وقيامها بعمليات ناجحة ادت الى ظهور مسائل تحتاج الى حل وهذه يجب ان تدرس اولاً بواسطة وحدة تجريبية يمكن ان يطلق عليها اسم « فرقة المطافيء » تعمل تحت بند البحوث التطبيقية للمشروع التنفيذي للجراد الصحراوي للامم المتحدة لمدة تحدّد بالعام مع الحصول على المتطلبات الآتية :-

اولاً :

ان « فرقة المطافيء » ستكون قوة تجريبية سريعة الحركة لمواجهة الحالات الطارئة ويكون مركزها مقر المستطاع في نطاق الاقليم المعرض لغزوات الجراد الصحراوي وتعمل تحت قيادة منظمة الاغذية والزراعة ولها حرية الانتقال بعد وقت قصير من اخطارها لتعمل في اقليم اي بلد قد انضمت حكومته الى المشروع التنفيذي للجراد الصحراوي .

ثانياً :

الغرض من « فرقة المطافيء » هذه ان تتخذ اجراءات سريعة في سبيل عون محدود تقدمه الفرق المحلية المتوط بها اعمال مكافحة الجراد وقد تستخدم لأبادة اسراب الجراد او جموع صغاره وهي التي اولاعمال الكشف وتحديد حالات الاصابة وفقاً لمتطلبات العمل كما ستساعد « فرقة المطافيء » هذه على انحاء واطوار وسائل المقاومة الفنية الواجب اتخاذها في كل اقليم مع تحديد فاعليتها وحيثما يتلائم الظروف فتجري العمليات بالوسائل الارضية للقضاء على الجراد مستخدمين المواد والادوات الارضية .

ثالثاً :

ان « فرقة المطافيء » هذه ستكون مزودة بما تحتاج من الموظفين والمهمات وستنشئ مراكز استراتيجيات لحفظ السموم اما لاستعمالها مباشرة او للاستعاضة عما قد يكون قد اقرض لها من الميثاق المحلية الموكول اليها اعمال غير ان الفرقة ستعتمد على الحكومات التي ستعمل بها لتمدها بكافة التسهيلات المحلية المسيرة كاستخدام المطارات والبترول اللازم للطائرات والسيارات والعمال ووسائل نقل المهمات واجهزة المكافحة برش السموم والاعمال العاجلة ولاقراضها السموم .

رابعاً :

وستقوم « فرقة المطافيء » هذه بجمع وتحليل ودراسة ما تحصل عليه من معلومات من عملها وكذلك نتيجة اعمال فرق المكافحة المحلية والاقليمية التي تتعاون معها .

خامساً :

ستكون اعمال « فرقة المطافيء » تجريبية من حيث انها :

- 1 - ستحدّد امكانية وقيمة انشاء وحدة دولية طارئة دائمة وذلك عقب انتهاء المدة المحددة لافعال المشروع التنفيذي للجراد الصحراوي كما تبين احتياجات العمليات ووسائل تنفيذها ومدى الحاجة للعمل مع حل المشاكل التي تعترض العمل .
- 2 - الحصول على بيانات فنية تبين مدى فاعلية العمليات التي اجرته تحت ظروف متباينة .

المرفق رقم (٢)

عن تعاقب العمليات التطبيقية

١ - في البيان التالي جدول عن المناطق التي يشملها مشروع الجراد الصحراوي وهي مقسمة الى سبع مناطق رئيسية يسانها كالاتي :-

اولاً :

الاقليم الشرقي وهو الواقع شرق الخليج الفارسي .

ثانياً :

الاقليم الشرق الاوسط وهو الواقع بين الخليج الفارسي والبحر الابيض المتوسط .

ثالثاً :

الاقليم العربي وهو الواقع بين الخليج الفارسي والبحر الاحمر .

رابعاً :

الاقليم شرق افريقيا وهو الواقع بين حوض نهر النيل والمحيط الهندي .

خامساً :

الاقليم شمال افريقيا وهو الواقع بين الصحراء الكبرى والبحر الابيض المتوسط .

سادساً :

الاقليم غرب افريقيا وهو الواقع بين المحيط الاطلسي وحوض نهر النيجر .

سابعاً :

الاقليم افريقيا الوسطى وهو الواقع بين حوض نهر النيجر وحوض نهر النيل .

٢ - وبين الجدول الآتي الاشهر التي ينتظر ان بها العمليات التطبيقية لمكافحة الجراد في المناطق السابقة .

الاشهر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
يناير	=	=	X	=	=	=	=
فبراير	=	=	X	=	=	=	=
مارس	X	=	X	=	=	=	=
ابريل	X	=	X	X	=	=	X
مايو	X	X	=	X	=	=	X
يونيو	X	X	=	X	=	=	X
يوليو	=	=	=	=	X	=	=
اغسطس	=	=	X	X	X	=	=
سبتمبر	=	=	X	X	X	=	=
اكتوبر	=	=	X	X	X	X	=
نوفمبر	=	=	=	=	=	X	=
ديسمبر	=	=	=	=	=	X	=

٣ - ويتضح من هذا الجدول ان خلال السبعة اشهر من العام قد يتطلب من « فرقة المطافيء » العمل في اربع مناطق بينما في الاشهر الباقية عدا يناير قد يأتي الطلب من منطقتين مختلفتين .

٤ - ويجب الاشارة الى ان هذه التقسيمات تشير فقط الى المناطق الاكثر اهمية فيما يتعلق بتحركات الجراد وقد تاتي الطلبات من مناطق هي بمثابة جيوب لهذه الاله لا تنطبق على التوضيح العام السابق ذكره .

هكذا من الله على

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن ان القوانين المؤقتة المبينة ادناه قد احيلت الى مجلس الامة عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور فنالت منه قبولا وبات كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المين اذاءه قانوناً دائماً .

رئيس الوزراء

وصفي التل

عدد الجريدة الرسمية

اسم القانون ورقمه

١٦٢٧ تاريخ ١٩٦٢/٨/١

قانون موقت معدل لقانون استقلال القضاء رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢

١٦٢٧ تاريخ ١٩٦٢/٨/١

قانون موقت معدل لقانون تنظيم مدينة العقبة رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٢

١٦٤٩ تاريخ ١٩٦٢/١١/١٧

قانون موقت ملحق بقانون الميزانية العامة رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢

١٦٤٩ تاريخ ١٩٦٢/١١/١٧

قانون احفاء الاوقاف الخيرية من الضرائب والرسوم الموقت رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢

امر دفاع رقم (٦) لسنة ١٩٦٣

صادر بمقتضى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ (نظام الامن الاقتصادي)

بما ان الحكومة عازمة على توزيع كيات من العلف على الاهلين المستحقين من اصحاب المواشي بمعرفة وزارة الداخلية أمر بما يلي :-

- ١ - يمنع المستفيدون من هذا الامر من الاتجار بالعلف منعاً باتاً .
- ٢ - ويحظر على اي كان ان يقدم على شراء أية كمية من هذا العلف الموزع على المستحقين .
- ٣ - يجوز لوزير الداخلية او اي موظف يتدبه لهذا الغرض بالتعاون مع سلطات الامن العام التحقيق والتحري عن اية كيات من العلف لتثبت انها ليست من الكيات الموزعة .
- ٤ - يجوز لوزير الداخلية او اي موظف يتدبه لهذا الغرض بالتعاون مع سلطات الامن العام مصادرة كيات العلف التي يثبت انها من العلف الموزع دون مقابل أو تعويض اذا وجدت في حوزة اي شخص او هيئة غير مخولة بميازتها .
- ٥ - بالاضافة للمصادرة يعاقب كل من يخالف احكام هذا الامر بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٤ من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .

١٩٦٣/٣/٥

رئيس الوزراء

وصفي التل

اعلان

صادر بمقتضى قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٣٩

عملاً بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى الفقرة (أ) من المادة التاسعة من قانون الاتجار مع العدو رقم (٣٦) لسنة ١٩٣٩ ، انا وزير الداخلية قد عينت مساعد محافظ القدس السيد لطفي المغربي حارساً لاملاك العدو في الضفة الغربية من المملكة الاردنية الهاشمية من تاريخ ١٩٦٣/١/٢٣ .

١٩٦٣/١/٢٣

وزير الداخلية

كمال الدجاني

امر

صادر بمقتضى المادة (٣) من قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤

استناداً للصلاحيات المخولة الي بموجب المادة الثالثة من قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ ، اعلن اننا وزير الداخلية بموجب هذا الامر خضوع قرية مرج نعجة الواقعة في منطقة غور الفارعة (الجنبتك) قضاء نابلس لاحكام الفصل الثاني من قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ .

١٩٦٣/٢/٢

وزير الداخلية

كمال الدجاني



هذا من المجلد